

أرامكو تقترض مرة أخرى لتمويل تعهد توزيع الأرباح



التغيير

قالت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية في تقرير لها أمس السبت ترجمه "التغيير" أن عودة أرامكو إلى أسواق الدين العالمية هذا الأسبوع أظهرت حاجة عملاق النفط إلى جمع السيولة على الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة، حيث أصدرت أول سنداتها الإسلامية المقومة بالدولار للوفاء بتعهد توزيعات الأرباح وإتمام عملية استحواذ مكلفة.

وجمعت شركة الزيت ، كما يطلق عليها رسميًا أكبر شركة نفط مدرجة في العالم، 6 مليارات دولار من السندات الإسلامية أو الصكوك، يوم الأربعاء، وفقًا لأشخاص مطلعين على القضية. كانت آخر مرة بيعت فيها سندات تقليدية بقيمة 8 مليارات دولار في نوفمبر عندما كانت أسعار النفط تتعثر بسبب جائحة فيروس كورونا.

وقال متحدث باسم أرامكو إن الشركة كانت تجمع الأموال لأغراض عامة للشركة.

وقال محللون إن أسعار النفط انتعشت في الأشهر الأخيرة، مما خفف بعض الضغط على أرامكو، لكنها ستظل بحاجة للاقتراض للوفاء بالتزاماتها إذ تعهدت أرامكو بدفع أرباح سنوية قدرها 75 مليار دولار في محاولة لجذب المستثمرين إلى طرح عام أولي في عام 2019. ووافقت أيضاً على دفع 69 مليار دولار مقابل حصة أغلبية في شركة البتروكيماويات الوطنية في صفقة شجعتها الحكومة التي تمتلك 98% من أرامكو وتعتمد على توزيعات الأرباح في كثير من تمويلها.

وأدى ترتيب الملكية هذا إلى التزام أرامكو بالتزامها بسداد مدفوعات ربع سنوية حتى مع قيام شركات النفط الكبرى الأخرى، مثل PLC Shell Dutch Royal و PLC BP، بقطع أرباحها في العام الماضي للحفاظ على السيولة، وسط انخفاض حاد في الطلب على النفط والأسعار بفضل الوباء.

وأفادت صحيفة وول ستريت جورنال أن انهيار الأسعار العام الماضي أضرب بأرباح أرامكو بشدة، مما أجبرها على خفض الوظائف، وموازنة بيع الأصول، ومراجعة خطط التوسع في الداخل والخارج. انخفضت الأرباح بنسبة 44% في عام 2020، وقلصت مدفوعات أرباح الشركة التدفق النقدي الحر البالغ 49 مليار دولار.

وانتعشت أسعار النفط بشكل كبير منذ انتكاسها العام الماضي، مع تداول خام برنت فوق 72 دولاراً للبرميل يوم الجمعة. ويمكن أن يساعد الانتعاش المستمر في تخفيف الضغط على أرامكو للاقتراض من خلال تحسين ميزانيتها العمومية.

بلغ التدفق النقدي الحر في الربع الأول من عام 2021، 18.3 مليار دولار، أي أقل بقليل من أرباح تلك الفترة البالغة 18.75 مليار دولار. وساعدت أسعار النفط القوية على تجاوز توقعات المحللين مع زيادة بنسبة 30% في صافي الأرباح، وارتفع صافي الدخل إلى 21.7 مليار دولار من 16.7 مليار دولار في العام السابق.

ومع ذلك، لا تزال مستويات ديون أرامكو ترتفع بشكل كبير، ويرجع ذلك أساساً إلى استحواذها على الشركة المحلية للصناعات الأساسية (سابقاً) لصناعة الكيماويات. 23% بحلول آذار (مارس) من هذا العام، أعلى من سقف الشركة الذي فرضته الشركة ذاتياً والبالغ 15%.

قال مازن السديري، رئيس الأبحاث في شركة الراجحي المالية ومقرها الرياض، إنه من المتوقع أن يصل التدفق النقدي الحر لأرامكو إلى ما بين 66 مليار دولار و 70 مليار دولار لكامل عام 2021، اعتماداً على "التوقعات المعقولة" لأسعار النفط وإنتاجه. سيتطلب ذلك من الشركة اقتراض 5 مليارات دولار إلى 9 مليارات دولار للوفاء بالتزامات توزيعات الأرباح.

وقال السديري إن الحكومة يمكن أن تعدل حصة أرباحها في السنوات المقبلة وفقاً لاحتياجاتها في الميزانية والقدرة المالية لأرامكو.

باعت أرامكو قطعة صغيرة من نفسها في البورصة المحلية في ديسمبر 2019 بعد تأخيرات متكررة بسبب التقييم ومكان الإدراج الدولي الذي تم إلغاؤه في النهاية. وفي وقت سابق من ذلك العام، جمعت 12 مليار دولار من خلال بيع السندات الدولية لأول مرة.

وقال محللون إن المستثمرين الذين يقلقون عادة بشأن قيام شركة برفع ديونها للمساعدة في تمويل توزيعات الأرباح هم أكثر قبولاً لإصدارات أرامكو، لأنها لا تزال أكبر منتج للنفط في العالم مع واحدة من أقل تكلفة لاستخراج النفط بين نظرائها.

وقال أشخاص مطلعون على القضية إن بيع ديون أرامكو هذا الأسبوع اجتذب طلباً قوياً سمح للشركة بتشديد الهوامش عبر الشرائح. باعت أرامكو مليار دولار في شريحة مدتها ثلاث سنوات بسعر 0.65 نقطة مئوية. وبالمثل، باعت ملياري دولار في جزء مدته خمس سنوات عند 0.85 نقطة مئوية فوق هذا المعيار و 3 مليارات دولار في ورقة مدتها 10 سنوات عند 1.20 نقطة أعلاه.

صُممت الصكوك لتتوافق مع حظر الإسلام على مدفوعات الفائدة، وغالباً من خلال دمج الأصول أو التدفق النقدي في المعاملة الأساسية. ونتيجة لذلك، يمكن للمصدرين الاستفادة من مجموعة أكبر من المستثمرين مقارنة بالسندات التقليدية.